

Distr.: General  
7 March 2017  
Arabic  
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة  
تنفيذ إعلان منح الاستقلال  
للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - لمحة عامة.....
٣	ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية .....
٥	ثالثاً - الميزانية .....
٦	رابعاً - الأحوال الاقتصادية .....
٦	ألف - لمحة عامة.....
٦	باء - التجارة .....
٧	جيم - الخدمات المصرفية والمالية .....
٨	دال - النقل .....

ملحوظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن المصادر العامة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة من الرابط:

[www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml)



١٠	.....	هـ - السياحة
١٠	.....	خامسا - الأحوال الاجتماعية
١٠	.....	ألف - العمالة
١٠	.....	باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
١٠	.....	جيم - الصحة العامة
١١	.....	دال - التعليم
١١	.....	هـ - الجريمة والسلامة العامة
١١	.....	واو - حقوق الإنسان
١٢	.....	سادسا - البيئة
١٣	.....	سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق
١٣	.....	ثامنا - وضع الإقليم القانوني في المستقبل
١٣	.....	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٤	.....	باء - موقف حكومة الإقليم
١٥	.....	جيم - موقف حكومة إسبانيا
١٦	.....	دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
١٧	.....	هـ - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
١٨	.....	تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
١٨	.....	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٨	.....	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٨	.....	عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

## أولا - ملحة عامة

١ - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، إن أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم؛ وقد تنازلت إسبانيا عن السيادة على جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت في عام ١٧١٣، ومعها عن السيادة على المياه الإقليمية المنبثقة من السيادة على الأرض. وتزعم إسبانيا، من جانبها، بأنها، بموجب المادة ١٠ من المعاهدة، لم تتنازل إلا عن مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه ودفاعاته وحصنه. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة قبل وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار ٢٠٧٠ (د-٢٠)، المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، حثت الجمعية حكومتها إسبانيا والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٦، في مقررها ٥٢١/٧١، على القيام بجملة أمور منها أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، وانطلاقاً من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لهذه المسألة، في ضوء قرارات الجمعية ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفروع من ثامنًا إلى عاشرًا أدناه).

٢ - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بما برزخ يناهز طوله ١,٦ كلم. ويقابل جبل طارق على الجانب الآخر من الخليج ميناء ألبيسيراس الإسباني على مسافة ٨ كلم غرباً، وتقع قارة أفريقيا على مسافة ٣٢ كلم جنوب مضيق جبل طارق. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة منطقة جبل طارق ٥,٨ كلم<sup>٢</sup>؛ ووفقاً لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، فهي تبلغ ٤,٨ كلم<sup>٢</sup>. ولا تزال القضايا المتصلة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق موضع نزاع.

٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم ٣٣ ١٤٠ نسمة عام ٢٠١٦. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق، الذي يُتداول به إلى جانب الجنيه الاسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الجنسية البريطانية.

## ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦، تتألف حكومة جبل طارق من الوزراء المنتخبين الممثلين في مجلس الوزراء، ومن التاج البريطاني ممثلاً بجبل طارق في شخصية الحاكم. ولا يزال الفريق إدوارد دايفس حاكم جبل طارق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٦، يكون الحاكم مسؤولاً عن إدارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوِّله الدستور من صلاحيات. وتكون حكومة جبل طارق المنتخبة مسؤولة عن سائر الأمور.

٥ - وبعد إجراء انتخابات، يعيّن الحاكم، بمقتضى سلطته التقديرية، في منصب الوزير الأول، العضو المنتخب في البرلمان، الذي يكون، في تقديره، الأوفر حظاً في نيل الثقة بين أقرانه. ويعيّن الحاكم أيضاً الوزراء الآخرين، وفقاً لمشورة الوزير الأول، من الأعضاء المنتخبين في البرلمان. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٦، يجوز للبرلمان أن يصدر قوانين للحفاظ على السلام والنظام في جبل طارق وتعزيز الحكم الرشيد فيه، في حين يحتفظ التاج البريطاني بكامل سلطة سن القوانين من حين لآخر بشأن نفس المسائل المذكورة أعلاه. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصلاحيات منذ أن دخل دستور عام ٢٠٠٦ حيز النفاذ. ويتضمن دستور عام ٢٠٠٦ أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

٦ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكان الطعن لدى محكمة للاستئناف، ولاحقاً لدى مجلس جلالة الملكة الذي يتصرف بناءً على مشورة اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص.

٧ - وفاز ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، بزعامة فايان بيكاردو، في الانتخابات العامة التي أُجريت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بنسبة ٦٨,٠٣ في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على ١٠ مقاعد في البرلمان، مقابل ٣١,٣٧ في المائة من الأصوات للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق، الذين حصلوا على المقاعد الـ ٧ المتبقية، وقد رفضت نسبة ٠,٦ في المائة من الأصوات. وأُعيد انتخاب السيد بيكاردو وزيراً أول. ويُتوقع أن تجرى الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٩.

٨ - ويعترف دستور عام ٢٠٠٦، من دون المساس بمسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، أولاً وأخيراً، عن امثال جبل طارق لقانون الاتحاد الأوروبي، بأن المسائل التي تقع، بموجب دستور عام ٢٠٠٦، ضمن مسؤولية الوزراء المنتخبين تظل كذلك حتى ولو نشأت في سياق الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبعد حملة قانونية وسياسية للمطالبة بممارسة حق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في الانتخابات البرلمانية الأوروبية للمرة الأولى، وهو أمرٌ تحقق بعدما أنشأت السلطة القائمة بالإدارة منطقةً انتخابية جديدة، لأغراض الانتخابات البرلمانية الأوروبية فقط، تشمل جبل طارق ومنطقة جنوب غرب إنكلترا (أطلق عليها اسم "المنطقة المجمعّة"). وشارك سكان جبل طارق مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٤. وشارك ناخبو

جبل طارق في الاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقد صوت ٩٦ في المائة منهم للبقاء في الاتحاد الأوروبي. وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، التزمت المملكة المتحدة بإشراك جبل طارق وأقاليم ما وراء البحار في استعدادها لخوض المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وفقا للعلاقات الدستورية المختلفة التي تقيمها هذه الأقاليم مع المملكة المتحدة، بما يضمن أخذ أولوياتها في الاعتبار.

٩ - ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً معترفًا به من قبل الأمم المتحدة ومدرجًا منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يمنحها الميثاق. وتعتقد المملكة المتحدة أيضا أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير. وللدولة القائمة بالإدارة موقف واضح مفاده أن دستور عام ٢٠٠٦ يحدّد الاختصاصات ذات الصلة لحكومي المملكة المتحدة وجبل طارق.

١٠ - وتتمسك حكومة إسبانيا، من جهتها، بموقفها بأن دستور عام ٢٠٠٦ لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وبأن اعتماد هذا الدستور كان إصلاحًا للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وبأن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلقة، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية لا مبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢). وفي هذا السياق، تؤكد حكومة إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة المسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

### ثالثا - الميزانية

١١ - في آذار/مارس ٢٠١٦، بلغت إيرادات حكومة الإقليم للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ مقدار ٥٨١,٥ مليون جنيه استرليني وناهزت نفقاتها ٥٦٢,٧ مليون جنيه استرليني. أما بالنسبة إلى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، فتقدّر حكومة الإقليم إيراداتها الإجمالية بمبلغ ٥٩٠,٨ مليون جنيه استرليني، وميزانية نفقاتها الإجمالية بمبلغ ٥٧٠,٥ مليون جنيه استرليني. ومن الإيرادات التقديرية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تمثل الضرائب على الدخل النصيب الأكبر (٤٣ في المائة)، تليها الرسوم والضرائب وغيرها من المقبوضات (٣٠ في المائة). وإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة الإقليم على رصد مبلغ ٦١,٢ مليون جنيه استرليني للإنفاق على مشاريع الاستثمار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، من المقرر تمويلها عبر صندوق التحسين والتنمية، في انخفاض عن مبلغ ٩٩,١ مليون جنيه استرليني المرصود في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وتبلغ

أعلى نسبة ممكنة للضريبة الشخصية الفعلية في جبل طارق ٢٨ في المائة، بينما تبلغ نسبة الضرائب على الشركات ١٠ في المائة.

١٢ - وتذكر حكومة إسبانيا بأن المفوضية الأوروبية أجرت تحقيقاً في النظام الضريبي المتبع في جبل طارق. وتعتبر إسبانيا جبل طارق ملاذاً ضريبياً، وأن الأرباح التي تجنيها في الخارج الشركات المسجلة في جبل طارق هي، بموجب هذا النظام الضريبي، غير خاضعة للضرائب. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قررت المفوضية الأوروبية توسيع نطاق التحقيقات التي تجريها لتشمل النظام الضريبي للشركات في جبل طارق بشأن الممارسة التي يتبعها في منح بعض الشركات أحكاماً ضريبية.

١٣ - ومن جهة أخرى، تؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن جبل طارق يتقيد بكل توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة في ما يتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين وفرض الضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال.

## رابعاً - الأحوال الاقتصادية

### ألف - ملحة عامة

١٤ - ليس لدى جبل طارق موارد طبيعية معروفة، ويفتقر إلى الأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل الأعمال المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لجبل طارق إلى ١ ٧٦٨,٤ بليون جنيه استرليني في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ ويُقدّر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنحو ٥٣ ٣٦١ جنيه استرليني.

١٥ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة دفاع المملكة المتحدة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تغير الوضع كثيراً على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من اقتصاد جبل طارق من نسبة ٦٠ في المائة إلى أقل من ٦ في المائة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، شغلت وزارة الدفاع في عام ٢٠١٦ نحو ٥٥٠ شخصاً.

### باء - التجارة

١٦ - ووفقاً للبيانات التجارية المقدمة من المفوضية الأوروبية، بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من جبل طارق في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٣٢٢ مليون يورو، بينما بلغت قيمة صادراته إليه نحو ٤,٦ بلايين يورو، وهو ما يمثل انخفاضاً عن مبلغ الواردات المسجل في

عام ٢٠١٤ والمقدر بنحو ١,٢ بليون يورو (٧٢,٨ في المائة) ومبلغ الصادرات المسجل في السنة ذاتها وقيمتها ٧ بلايين يورو (٣٤,٣ في المائة).

## جيم - الخدمات المصرفية والمالية

١٧ - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية، وتشريعات إقليم جبل طارق وأنظمتها وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماته حيال الاتحاد الأوروبي، اختُبرت بشكل مستقل في إطار الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما. ويشارك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

١٨ - ويشكّل التهرب من دفع الضرائب جُرمًا أصلياً ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المريبة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة إيغومنت، بتبادل المعلومات بصورة منهجية مع الأعضاء الآخرين في المجموعة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أبرم جبل طارق اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية مع ٩٨ بلداً، من بينها ٧١ اتفاقاً سارياً. وقُدِّمت المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة عملاً بالاتفاق المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المبرم في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية، وباتفاق مماثل مبرم مع المملكة المتحدة في إطار لوائح التعاون الدولي (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي) (المملكة المتحدة) لعام ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نشرت حكومة الإقليم لوائح متعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولوائح التعاون الدولي (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي) لعام ٢٠١٥، من أجل تنفيذ متطلبات معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٩ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذت لجنة وزراء مجلس أوروبا قراراً وافقت فيه على الطلب الذي قدمته المملكة المتحدة باسم جبل طارق لإخضاع جبل طارق لتقييم تجريه لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، أكدت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة من جديد، في البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، عزمها المشترك على الاستمرار في التصدي للفساد والغش وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وعلى مواصلة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وأعادت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة أيضاً تأكيد التزامها

المشترك بتوفير القيادة اللازمة للتقيّد بتاريخ حزيران/يونيه ٢٠١٧ كموعّد نهائي لتنفيذ ترتيبات جديدة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية للشركات المسجلة في نطاق ولاياتها القضائية وبمواصلة التعاون بأقصى قدر ممكن في مجال إنفاذ القانون قبل حلول ذلك التاريخ.

٢٠ - وتشير حكومة إسبانيا إلى أن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية خلص، في تقرير صادر عام ٢٠١٤، إلى أن هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنه قد ارتكبت من جبل طارق جرائم تهريب تبغ وغسل أموال تمس بالمصالح المالية أو بمصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.

٢١ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومة جبل طارق قد حصلت فيما بعد على آراء قانونية ارتأت أنه لا أساس للدعايات الواردة في تقرير المكتب.

## دال - النقل

٢٢ - أُنفق على تعزيز ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة بإسبانيا في عام ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والركبات. وتظل عمليات التفتيش متناسبة التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق لا ينتمي إلى الإقليم الجمركي المشترك للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة وجبل طارق لا يدخلان في نطاق منطقة شينغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن الحكومة الإسبانية قد قامت أحياناً، منذ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، بفرض عمليات تفتيش مفرطة وتستغرق وقتاً طويلاً على الحدود بين جبل طارق وإسبانيا؛ ومع أن الوضع قد تحسّن مقارنةً بصيف سنة ٢٠١٣، فلا يزال يتعذر التنبؤ به.

٢٣ - وقد أوفدت المفوضية الأوروبية ثلاث بعثات تقنية لتقصي الحقائق إلى بلدة لالينا دي لاكونسيبيون وجبل طارق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأصدرت المفوضية توصيات إلى سلطات المملكة المتحدة وإسبانيا في أعقاب بعثتها الأولى والثانية.

٢٤ - وتؤكد إسبانيا أن عمليات التفتيش عند الحاجز ليس وراءها أي دافع سياسي، وأنها تتم فقط لضمان الالتزام التام بتشريعات إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وفقاً لمبادئ العشوائية والتناسب وعدم التمييز. وعمليات التفتيش ضرورية بالنسبة لإسبانيا من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي بأكمله، كما أنها ضرورية بشكل خاص نظراً لشيوع أنواع مختلفة من عمليات الاتجار غير المشروع في المنطقة، ولأن إقليم جبل طارق ليس ضمن منطقة شينغن والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤكد إسبانيا أن نقطة التفتيش التابعة



للشرطة والجمارك عند بلدة لالينيا دي لا كونسبسيون (الحاجز) لا تدخل ضمن رسم الحدود الذي تعترف به إسبانيا وفقاً لمعاهدة أوترخت. وتشدّد إسبانيا كذلك على أنها تقيّد تماماً بتوصيات المفوضية الأوروبية في ما يتعلق بإدارة تدفق الأشخاص والمركبات والسلع عند الحاجز، وأنها أنهت في عام ٢٠١٥ عملية إعادة هيكلة نقطة التفتيش الجمركي وأعمال تركيب ١٣ جهازاً إلكترونياً آلي التشغيل لقراءة جوازات السفر في كل اتجاه، وهو ما جعل العبور أكثر سهولة.

٢٥ - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران وأمنه ذات الصلة بالمطار، وهو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات الجوية المدنية، بينما تمسك وزارة الدفاع بمقاليد الأمور فيما يتعلق بجوانب عمل المدرج المتصلة بالطيران العسكري وتحمل المسؤولية التشغيلية عنها. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تنص التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقب بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض هذه المسؤولية. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج ضمن المناطق المتنازل عنها بموجب معاهدة أوترخت. وتصّر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق، بما في ذلك مجاله الجوي ومياهه الإقليمية.

٢٦ - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ وتستخدم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبخر لمسافات طويلة مرافق ميناء الإقليم. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإنها تطبق مسافة ثلاثة أميال بحرية كحد للمياه الإقليمية البريطانية لجبل طارق (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرت إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها على مياهها الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافق مينائه).

٢٧ - وتقوم الدولة القائمة بالإدارة بانتظام بالاعتراض على سفن الدولة الإسبانية، وبالاحتجاج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغّل غير القانونية التي تقوم بها السفن الإسبانية في مياه جبل طارق الإقليمية، باعتبارها تشكل انتهاكات للمادتين ١٧ و ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، ولاتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

٢٨ - وتقول إسبانيا من جانبها إن ما تصفه المملكة المتحدة بأنه "عمليات توغل غير قانونية" تقوم بها السفن الإسبانية هي أنشطة عادية تقوم بها سفنها في المياه الإسبانية.

## هاء - السياحة

٢٩ - سجّل قطاع السياحة تراجعاً في أربع سنوات متتالية انطلاقاً من عام ٢٠١٢، وبلغ التراجع من عام ٢٠١٤ (١٠,٣ ملايين زائر) إلى عام ٢٠١٥ (١٠,٢ ملايين زائر) ما نسبته ٠,٨ في المائة. وكان توزع الزوار في عام ٢٠١٥ كما يلي: نحو ١٨٨ ٠٠٠ زائر قدموا عن طريق الجو (مقارنة بنحو ١٧٦ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٤)، و ٣٥٨ ٠٠٠ زائر قدموا عن طريق البحر (٣١٣ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٤)، و ٩ ٦٢٦ ٠٠٠ زائر قدموا عن طريق البر (٩ ٧٦٢ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٤). ومعظم الوافدين عن طريق البر زواراً قادمون من إسبانيا ليوم واحد؛ أما الوافدون عن طريق الجو فهم أساساً سياح من المملكة المتحدة؛ ومن الوافدين عن طريق البحر زائرون قادمون على متن عبّارات قادمة من المغرب، وعلى متن يخوت، وزائرون ليوم واحد من سفن سياحية.

## خامسا - الأحوال الاجتماعية

### ألف - العمالة

٣٠ - أفادت السلطة القائمة بالإدارة أنه حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كانت توجد ٢٦ ١٤٤ فرصة عمل في الإقليم، منها فرص عمل متاحة في أكبر القطاعات الصناعية موزعة كما يلي: ٣ ٤٧٢ فرصة عمل في مجال أعمال البناء والتشييد، و ٣ ٥١٠ فرصة عمل في مجال الأعمال المصرفية والمالية، و ٣ ٢٠٥ فرصة عمل في مجال القمار والرهانات، و ٢ ٦٠٧ فرصة عمل في قطاع تجارة التجزئة والجملة، و ٢ ٣٧٥ فرصة عمل في مجال الصحة والعمل الاجتماعي. وبلغت نسبة البطالة ٢,٦ في المائة من مجموع السكان المقيمين و ١,٦ في المائة من مجموع القوى العاملة الذي يشمل عمال الحدود.

### باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣١ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات مثل إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، واستحقاقات البطالة ومنح وبدلات الأمومة، ومنح الوفاة، والمعاشات التقاعدية للمسنين، واستحقاقات الأرمال، وبدلات الوصاية.

### جيم - الصحة العامة

٣٢ - تتحمل الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتواصل حكومة الإقليم العناية باحتياجات المسنين.

## دال - التعليم

٣٣ - التعليم في جبل طارق مجاني وإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. والإنكليزية هي لغة التدريس. ويضم نظام التعليم العام ١١ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، وتستوعب هذه المؤسسات التعليمية أكثر من ٥.٠٠٠ طالب. وتناهز نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم ١٠٠ في المائة. أما جامعة جبل طارق، التي أُعلن عن إنشائها في عام ٢٠١٤ والتي اعتمد مبلغ ١٠ ملايين جنيه إسترليني لتمويلها، فقد فتحت أبوابها رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٤ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٦ قرابة ٤٥ مليون جنيه إسترليني، وكانت نفقات تحسين المباني المدرسية ١,٣ مليون جنيه إسترليني. وافتتحت مدرستان جديدتان في عام ٢٠١٥، إحداهما ابتدائية للأطفال بين سن الرابعة والثامنة، والأخرى متوسطة للأطفال بين سن الثامنة والثانية عشرة. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وفي عام ٢٠١٦، التحق ٩٩٤ طالباً بجامعات في المملكة المتحدة.

## هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - تتحمل الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٣٦ - ووفقاً لتقرير عام ٢٠١٦ بشأن الشرطة الملكية لجبل طارق الصادر عن مفتشية صاحبة الجلالة للشرطة، بلغت ميزانية الشرطة الملكية لجبل طارق ١٥,١٢٧ مليون جنيه إسترليني تغطي تكاليف ٢٣٨ ضابطاً و ٣٦ موظفاً للدعم، وفي الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، سجلت الشرطة الملكية لجبل طارق وقوع ٣ ٦٠٣ جرائم.

٣٧ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تم توسيع نطاق اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وهي اتفاقية ترعاها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ليشمل إقليم جبل طارق.

## واو - حقوق الإنسان

٣٨ - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام ٢٠٠٦ فصلاً عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق طلبت بصورة رسمية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، توسيع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لشملا الإقليم. وإضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان جبل طارق، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قانون تعديل الزواج المدني لعام ٢٠١٦، الذي أضيفت بموجبه أحكام تتعلق بزواج مثلي الجنس.

٣٩ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في عام ٢٠١٦، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جبل طارق، على العمل معاً لإجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان تمهيداً لإعداد تقرير المملكة المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، والمزمع تقديمه في عام ٢٠١٧. والتزمت أيضاً بالعمل معاً على مواصلة تنمية قدرات مؤسسات حقوق الإنسان بتلك الأقاليم، حيثما أنشئت، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية المنصوص عليها في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، وتعزيز فهم الالتزامات المشتركة بينها فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

## سادسا - البيئة

٤٠ - في البيان المعتمد أثناء الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، اعترفت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بما خلفه تغير المناخ من أثر على اقتصادات الأقاليم وهيكلها الأساسية ونظمها الإيكولوجية، وبالمصالح الهامة لأقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ والتخفيف منها. والتزمت حكومة المملكة المتحدة بأن تتشاور مع حكومات الأقاليم بشأن مسألة تطبيق اتفاق باريس على الأقاليم. وكررت مجدداً التزامها التام بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار تمهيداً لمشاركتها في المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ لكفالة مراعاة أولوياتها، وإشراكها في الوفود، عند الاقتضاء، ورحبت في الوقت نفسه بالروابط القائمة بين هذه الأقاليم والمنظمات الإقليمية والدولية.

## سابعاً - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٤١ - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى ثلاثي الأطراف للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. ولكن منذ عام ٢٠١٠، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة منتدى الحوار، وفي غضون ذلك، عرضت إجراء حوار غير رسمي مخصص يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بمختلف المسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده بأن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة "مخصصة" للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق. ولكن لم تُعقد أي محادثات مخصصة حتى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

## ثامناً - وضع الإقليم القانوني في المستقبل

### ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٢ - في بيان مقدم في إطار ممارسة حق الرد أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قال ممثل المملكة المتحدة إن حكومته تشير إلى سيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وتؤكد من جديد أن جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً يحظى باعتراف الأمم المتحدة، ومدرجاً منذ عام ١٩٤٦ في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق التي مُنحت له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأشار أيضاً إلى أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير، وأن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، الذي أُقر في استفتاء، ينص على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

٤٣ - وذكر أيضاً أن حكومته تؤكد من جديد أنها لن تدخل في ترتيبات من شأنها أن تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، وتؤكد أنها لن تدخل في عملية مفاوضات على السيادة لا يرضى عنها جبل طارق. وهي تؤكد من جديد التزامها بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده.

٤٤ - ومضى الممثل يقول إن المملكة المتحدة وجبل طارق لا يزالان ملتزمين التزاماً راسخاً بمنتدى الحوار الثلاثي باعتباره أكثر الوسائل الموثوق بها والبناءة والعملية لتعزيز العلاقات فيما بين جميع الأطراف. وتأسف المملكة المتحدة لأن حكومة إسبانيا انسحبت رسمياً من هذه المحادثات في عام ٢٠١٢.

٤٥ - واختتم حديثه بالقول إن جبل طارق يختص، بموجب دستور عام ٢٠٠٦، بجميع المجالات السياسية فيما عدا العلاقات الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، التي تحتفظ بها المملكة المتحدة. ولهذا لا يمكن التنازل عن حق جبل طارق في التفاوض الفعلي في أي عملية حوار. ونظراً لأن جبل طارق إقليم تنطبق عليه معاهدات الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة، فإن حكومة المملكة المتحدة تلتزم بإشراك حكومة جبل طارق مشاركة تامة أثناء تحضيرها للخروج من الاتحاد الأوروبي. وعدا عن ذلك، فإن تصويت المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يغير من التزامها الثابت باحترام رغبات جبل طارق المتعلقة بالسيادة (انظر A/C.4/71/SR.3).

## باء - موقف حكومة الإقليم

٤٦ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، خاطب رئيس وزراء جبل طارق اللجنة الرابعة، فقال، في جملة أمور، إنه ينبغي أن تشير اللجنة إلى أن إسبانيا رفضت في عام ١٩٦٦ العرض الرسمي المقدم من المملكة المتحدة لتسوية النزاع أمام محكمة العدل الدولية، وإن إسبانيا رفضت عرض القضية على المحكمة لأنها تخلت في واقع الأمر عن سيادتها على جبل طارق لبريطانيا بموجب معاهدة قانونية منذ أكثر من ٣٠٠ سنة.

٤٧ - وقال أيضاً إنه بالرغم من أن دعوة إسبانيا إلى إجراء مفاوضات ثنائية مع المملكة المتحدة قد تبدو معقولة في ظاهرها، إلا أنها ليست كذلك في الواقع، لأنها تعني استبعاد سكان جبل طارق من المحادثات، وأن النتيجة الوحيدة التي تقبل بها إسبانيا هي ضم جبل طارق إليها.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، ذكر أن حكومة إسبانيا تعتبر قرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بترك الاتحاد الأوروبي، المعروف باسم "Brexit"، فرصة للدفع بمطالبتها بهذا الإقليم. وقد اقترحت على جبل طارق طريقة للحفاظ على علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، في حين أنها أيضاً أمطرته بتهديدات تنذر به بما يمكن أن يحدث إذا رفض عرضها. ورغم أن معظم سكان جبل طارق صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي، فإن جبل طارق غير مستعد للتخلي عن سيادته من أجل ذلك. وقد أعرب بالفعل عن رغبته في أن يظل بريطانياً على نحو واضح وجلي في استفتاءين حرين ونزيهين.

٤٩ - وذكر أيضاً أن جبل طارق مستعد للمشاركة في المحادثات المستأنفة في إطار منتدى الحوار الثلاثي الأطراف بشأن جبل طارق، حيث يمكنه العمل مع إسبانيا لمعالجة التحديات المشتركة. واستطرد بالقول معرباً عن أسفه من أن حكومة إسبانيا تستطيع على ما يبدو احتمال الاستيلاء على جبل طارق رغماً عن إرادته، وتحاول أن تستغل لصالحها عملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

٥٠ - واحتتم بالقول إن اقتراح الحكومة الإسبانية بالألا توافق الجمعية العامة على إيفاد بعثات لزيارة الأقاليم الخاضعة لمنازعات بشأن مسألة السيادة، هو اقتراح غير منطقي ويأتي بنتائج عكسية. وإن التقصّي الموضوعي للحقائق مفيد، وينبغي للجنة زيارة جبل طارق لتقف على الحقائق بنفسها (انظر A/C.4/71/SR.3).

## جيم - موقف حكومة إسبانيا

٥١ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قال ممثل إسبانيا، في بيانه الذي ألقاه أمام اللجنة الرابعة، إن بلده قد خاطب اللجنة، سنة بعد أخرى، بشأن الاحتلال غير المشروع لبرزخ جبل طارق، والسيادة الإسبانية على المياه الإقليمية - اللذين لم يجرِ التنازل عن أي منهما إلى المملكة المتحدة - ثم أضاف أنه في المقام الأول يكرر تأكيد مبدأ الأمم المتحدة بشأن إنهاء استعمار ذلك الإقليم. وقد دأبت إسبانيا على دعوة المملكة المتحدة، صديقتها وحليفها، إلى الامتنال لولاية الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات بشأن جبل طارق. وفي ضوء التصويت الذي جرى مؤخرا بشأن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، تجدد إسبانيا عرضها بوصفه مسألة ملحة. فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يستتبع، بموجب المعاهدات الأوروبية، خروج جبل طارق منه أيضا، مما يحدث تحولا جذريا في علاقة الإقليم بإسبانيا، وتترتب عليه عواقب مهمة بالنسبة إلى جبل طارق الذي يقوم نموذج الاقتصاد على المشاركة الكاملة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وكذا بالنسبة إلى المقاطعة الإسبانية المجاورة، كامبو جبل طارق، التي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا باقتصاد الإقليم، نظرا لوجود أعداد كبيرة من العمال الإسبان في جبل طارق نفسه.

٥٢ - وواصل قائلا إن إسبانيا قد قامت، بناء على ذلك، بدعوة المملكة المتحدة رسميا ببدء مفاوضات بشأن اتفاق سيادة مشتركة لضمان استمرار انطباق أحكام معاهدات الاتحاد الأوروبي على جبل طارق. ولن يكون هذا الأمر ممكنا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا إذا كانت هناك رابطة سياسية بين جبل طارق وإسبانيا. ولا ينطوي هذا العرض على أي التزام بحال من الأحوال؛ فأهل جبل طارق مدعوون لدراسته بعمق، إذ إنهم سوف يرغبون في المشاركة في أي مفاوضات تُجرى في المستقبل، وسيكون مسؤولوهم محل ترحيب للقيام بذلك بوصفهم جزءا من الوفد البريطاني. وفي حين لن تتخلى إسبانيا أبدا عن مطلبها العادل بإيجاد حل نهائي حاسم لمسألة جبل طارق وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، فإنها عازمة على العمل مع المملكة المتحدة للتوصل إلى اتفاق.

٥٣ - وذكر كذلك أن الاقتراح ينطوي على أربع نقاط رئيسية هي: احتمال تمتع السكان بالجنسية المزدوجة؛ والحفاظ على مؤسسات جبل طارق المتمتعة بالحكم الذاتي، في إطار نظام واسع النطاق للحكم الذاتي ومع الامتنال للنظام الدستوري الإسباني؛ والحفاظ على النظام

الضريبي الخاص للإقليم حيثما كان متوافقا مع قانون الاتحاد الأوروبي؛ وهدم السور الذي يفصل جبل طارق عن شبه جزيرة أيبيريا. وسوف تحتفظ إسبانيا والمملكة المتحدة بسلطة مشتركة فيما يتعلق بمسائل الدفاع، والشؤون الخارجية، ومراقبة الحدود، والمجرة، واللجوء.

٥٤ - وذكر أيضا أن الاقتراح، بعيدا عن كونه محاولة للتدخل في نمط حياة سكان جبل طارق أو في عاداتهم أو تقاليدهم، أُتخذ بالنظر إلى مطالب بلده التاريخية، وفي ضوء مراعاة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة ولآلاف العمال العابرين للحدود ومؤسسات الأعمال العابرة للحدود. وسيكون الاقتراح مفيدا لجميع الأطراف، حيث إنه يحل عددا من المشكلات التي كانت قائمة من قبل والمشكلات التي يمكن أن تنشأ في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وسيهيئ الاقتراح نزاعا قد امتد قرونا من الزمن بين حليفتين، وسيقدم أساسا جديدا لتقوية العلاقات الإسبانية - البريطانية. وسوف يواصل اقتصاد جبل طارق تمتعه بمزايا الوصول إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وسوف تقترح إسبانيا استثناءات تراعي الوضع الخاص لجبل طارق وتتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، سيتم إزالة العقبات التي لا تزال ماثلة أمام تشريعات الاتحاد الأوروبي في مجالات مهمة من قبيل العدالة والشؤون الداخلية والطيران والبيئة. وسيواصل سكان جبل طارق الذين يختارون الجنسية المزدوجة الاستفادة من كل مزايا كونهم من مواطني الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تنظر إسبانيا، نتيجة لهدم السور، في اتباع نهج شامل إزاء التنمية الاقتصادية يزيد من إمكانات ميناء جبل طارق ومطاره ويتيح فرصا للأعمال التجارية. ومن شأن هذا العرض، الذي سيكون مشفوعا بخطة استثمارية لكامبو جبل طارق، أن ييسر تنقل العمال والزوار، وأن يحسن حياة سكان جبل طارق (انظر A/C.4/71/SR.3).

## دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٥٥ - في عام ٢٠١٦، لم تجر أي مفاوضات ثنائية في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. فقد أوضحت المملكة المتحدة، في ديباجة دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، أنها لن ترم "أبدا ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بصورة حرة وديمقراطية". وعلاوة على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة أيضا أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، ولا يمكنها أيضا أن تدخل في أية عملية للتفاوض بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

٥٦ - وتواصل حكومة إسبانيا، من جانبها، المطالبة باستئناف المحادثات الثنائية بشأن السيادة مع حكومة المملكة المتحدة. وهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي وضعتته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.



## هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٥٧ - أكد كل من أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة، في البيان الصادر عن الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في عام ٢٠١٦، أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار، وأعاد الجانبان تأكيد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، الذي يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكلِّ مكوناتها. كما تعهدا ببحث السبل التي يمكن بها مواصلة تقديم الدعم الدولي لأقاليم ما وراء البحار في مواجهة مطالبات السيادة العدائية، وستواصل المملكة المتحدة دعم طلبات الأقاليم التي يرغب سكانها الدائمون في شطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في نفس البيان، أن نتيجة الاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي لم يغير موقف الحكومة بشأن السيادة على الأقاليم، وأكدت أن المملكة المتحدة لن تدخل أبداً في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى. بما يخالف رغباته التي يعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، ولن تجري مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

٥٩ - واعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن الدستور الحالي يتيح علاقة دستورية حديثة وكاملة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أنه من المهم استعراض دستور عام ٢٠٠٦، مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز مزيد من التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض النظر في قضايا حقوق الإنسان ومسألة شطب اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ برلمان جبل طارق، في آذار/مارس ٢٠١٦، لجنة مختارة معنية بالإصلاح الدستوري بغرض تحديد التغييرات التي من الضروري أو المستصوب إدخالها على دستور عام ٢٠٠٦. وفي الوقت الذي أعربت فيه المملكة المتحدة عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت كلتا الحكومتين إلى أن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

## تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

### ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٠ - حضر ممثل لإسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ التي عقدت في ماناغوا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وألقى بيانا أمامها، كما قام بذلك ممثل لجبل طارق (انظر A/71/23، المرفق الثاني).

٦١ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة، التي ناقشت مسألة جبل طارق في جلسة عُقدت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٦ (A/AC.109/2016/8). وكما يتضح من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2016/SR.3)، فقد أدلى كل من ممثل إسبانيا، ورئيس وزراء جبل طارق، وممثل عن إحدى منظمات المجتمع المدني ببيانات في الجلسة. وبناءً على اقتراح قدمه رئيس اللجنة، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

### باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٢ - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في جلستها الثالثة، التي استمعت للجنة خلالها إلى بيانين أدلى بهما ممثل إسبانيا ورئيس وزراء جبل طارق. وبالإضافة إلى ذلك، أدلت المملكة المتحدة ببيان أثناء الجلسة السابعة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي الجلسة الثالثة للجنة، وفي جلستها السادسة المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مارست المملكة المتحدة وإسبانيا حق الرد (انظر A/C.4/71/SR.3 و 6).

٦٣ - واعتمدت اللجنة الرابعة، في جلستها المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بدون تصويت، مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (A/C.4/71/L.17)، قدّمه رئيس اللجنة (انظر A/C.4/71/SR.23).

### عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٤ - اتخذت الجمعية العامة، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بناءً على توصية من اللجنة الرابعة، وبدون تصويت، المقرر ٥٢١/٧١ بشأن مسألة جبل طارق. وقد ورد في ذلك المقرر ما يلي:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٥٢٠/٧٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٥:

(أ) تحت حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق وانطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) تحيط علما بموقف إسبانيا بشأن هذه المسألة، بما في ذلك اقتراحها ببدء مناقشات جديدة على أساس إعلان بروكسل، وتحيط علما أيضا بتقديم إسبانيا عرضا للسيادة المشتركة أمام اللجنة الخاصة المعنية بالمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار؛

(ج) تحيط علما بموقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة، أي التزامها بعدم الدخول أبدا في ترتيبات من شأنها أن تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، وعدم دخولها في عملية مفاوضات على السيادة لا يرضى عنها جبل طارق؛

(د) تحيط علما برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛

(هـ) تحيط علما بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى الثلاثي للحوار لم يعد قائما وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بألية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(و) تشجع المملكة المتحدة وإسبانيا على الانخراط بطريقة بناءة وإيجابية مع جميع الأطراف المعنية وذات الصلة، بغية إيجاد حلول مشتركة وإحراز تقدم بشأن المسائل ذات المنفعة المتبادلة.